



أولماس للمياه المعدنية ش. م

ملخص ملف المعلومات

إصدار سندات اقتراض غير مدرجة في البورصة

المبلغ الإجمالي للعملية: 300 000 000 درهم

المدة: 5 سنوات

الخصائص	سندات اقتراض غير مدرجة
عدد السندات	3 000 سند غير مدرج
القيمة الاسمية	100 000 درهم
المبلغ الإجمالي للعملية	300 000 000 درهم
المدة	5 سنوات
منحة المجازفة	112 نقطة
سعر الفائدة	سعر الفائدة ثابت 4,20 % يُحدد سعر الفائدة بإضافة منحة المُجازفة 112 نقطة إلى سعر الفائدة المحدد بالرجوع إلى المنحى الثانوي لسندات الخزينة الصادر من طرف بنك المغرب بتاريخ 29 ابريل 2015. فسعر الفائدة مماثل لسعر سندات الخزينة 5 سنوات مع تسديد سنوي ثابت (طريقة الانتقال من التسديد النهائي إلى صيغة الاستهلاك موضحة في ملحقة مذكرة المعلومات).
قابلية التداول	بالتراضي
طريقة التخصيص	بالتناسب
طريقة سداد الرأسمال	سداد سنوي خطي رئيسي
فترة الاكتتاب	من 8 إلى 15 مايو 2015

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين الخاضعين للقانون المغربي والأجنبي على النحو الوارد في هذه المذكرة

الهيئة المسؤولة عن التوظيف والمركزة

المستشار المالي والمُنسق العام



تأشيرة مجلس القيم المنقولة

طبقاً للأحكام الدورية القاضية بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1-93-212 والصادر في 21 شتنبر 1993 والمتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو العموم إلى الاكتتاب في أسهمها وسنداتها كما تمّ تعديله وتتميمه، قام مجلس القيم المنقولة بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص بالمعلومات بتاريخ 30 ابريل 2015 تحت المرجع رقم: VI/EM/006/2015

تنبيه

لقد قام مجلس القيم المنقولة بتاريخ 30 ابريل 2015 بالتأشير على بيان المعلومات المتعلق بإصدارسندات اقتراض غيرمدرجة من طرف أولماس للمياه المعدنية ش. م. إن مذكرة المعلومات المؤشّرة من طرف مجلس القيم المنقولة متوفرة في كل لحظة بمقر شركة أولماس للمياه المعدنية ولدى المستشار المالي *BMCI* وعند نقط الاستقطاب ل *BMCI* وعلى موقع مجلس القيم المنقولة: www.cdvm.gov.ma

الجزء الأول: تقديم العملية

أ. أهداف العملية

- يهدف إصدار سندات اقتراض بقيمة 300 000 000 درهم موضوع هذه المذكرة الإخبارية إلى:
- التحسين وإعادة تشكيل الهيكلة المالية للشركة (تسديد الرأسمال المتبقي للقروض المتوسط المدى).
 - تأمين التمويل طويل المدى.
 - التمويل الجزئي لاستثمارات 2015.
 - تعزيز صورة شركة أولماس أمام المستثمرين المؤسسيين عبر منظورية واضحة لسوق رؤوس الأموال.
 - تنوع مصادر التمويل لشركة أولماس للمياه المعدنية.

ب. هيكل العملية

- إن إصدار سندات الاقتراض موضوع هذه المذكرة يخص 3000 سند 3000 سند بقيمة إسمية تصل إلى 100 ألف درهم للسند الواحد وبمبلغ إجمالي يصل إلى 300 مليون درهم.
- يخصص إصدار سندات الاقتراض موضوع هذه المذكرة ل:
 - الشركات المغربية الخاضعة للقانون المغربي والأجنبي.
 - المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي على النحو الوارد في هذه المذكرة.
 - المستثمرين المؤسسيين الخاضعين للقانون الأجنبي على النحو الوارد في المذكرة.

ج. معلومات متعلقة بالسندات المزمع إصدارها

طبيعة السندات	سندات اقتراض عادية غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، غير مادية بالتقييد لدى المودع المركزي (ماروكليز) والمسجلة لدى المنخرطين المؤهلين
الطبيعة القانونية للسند	سندات لحاملها
مبلغ الإصدار	300 000 000 درهم
عدد السندات المزمع إصدارها	3 000 سند
القيمة الإسمية	100 000 درهم
ثمن الإصدار	100% من ثمن القيمة الإسمية
المدة	5 سنوات
فترة الاكتتاب	من 8 إلى 15 مايو 2015
تاريخ التمتع	19 مايو 2015
تاريخ الاستحقاق	19 مايو 2020

سعر الفائدة

سعر الفائدة ثابت 4.20%

يُحدد سعر الفائدة بإضافة منحة المُجازفة إلى سعر الفائدة المحدد بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة الصادر من طرف بنك المغرب بتاريخ 29 ابريل 2015 فسعر الفائدة مماثل لسعر سندات الخزينة 5 سنوات مع تحديد سنوي ثابت لا يوجد هذا السند في السوق، يجب إعادة إنشائه انطلاقاً من المنحنى الملاحظ في السوق، أي منحى التسديد النهائي المُحصل عليه عن طريق الاستكمال الخطي باستعمال النقطتين المحدتين للاستحقاق الكامل. (طريقة الانتقال من التسديد النهائي إلى صيغة الاستهلاك موضحة في ملحقة مذكرة المعلومات).

منحة المجازفة

112 نقطة أساسية

قابلية تداول السندات

يمكن تداول سندات الاقتراض بالتراضي

الفوائد

يتم صرف الفوائد سنوياً في ذكرى تاريخ التمتع، أي في 19 مايو أو في أول يوم عمل بعد تاريخ 19 مايو إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. لا يُسمح بأي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية. تحتسب الفائدة باستخدام الصيغة التالية: (الرأس المال المتبقي المستحق الدفع * سعر الفائدة).

طريقة حساب الفائدة

سداد الرأسمال

سيتمّ سداد الرأسمال سنوياً وبطريقة خطية في ذكرى تاريخ التمتع أو في أول يوم عمل بعد 19 مايو إن لم يتطابق هذا اليوم مع يوم عمل. في حالة إدماج أو انقسام أو تقدم جزئية لأصول شركة أوماس للمياه المعدنية خلال مدة الاقتراض مما يؤدي إلى النقل الكلي للذمة المالية لفائدة كيان قانوني مغاير، ستنتقل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات الاقتراضية تلقائياً إلى الكيان القانوني الذي يحل محل شركة أوماس للمياه المعدنية في حقوقها وواجباتها.

السداد المبكر

تمتنع شركة أوماس للمياه المعدنية عن الشروع في السداد المبكر للسندات موضوع الإصدار. إلا أن مُصدر السندات يحتفظ لنفسه بالحق في إعادة شراء السندات في السوق الثانوية، شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتشريعية. ولا تؤثر إعادة الشراء على المكتتب الذي يرغب في الاحتفاظ بسنداته حتى تاريخ الاستحقاق العادي ودون تأثير على الجدول الزمني للسداد العادي.

مشترط الاستيعاب

لا تشبه السندات الاقتراضية موضوع هذا الإصدار أية سندات صادرة سابقاً. في حالة أصدرت شركة أوماس للمياه المعدنية لاحقاً سندات جديدة تتمتع لكل اعتبار بحقوق مماثلة للحقوق موضوع مذكرة المعلومات، فيمكنها دون المطالبة بموافقة حاملي السندات السابقة استيعاب مجموع سندات الإصدارات المتتالية موحدة بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبيرها وبتداولها.

الرتبة/التبعية

تحتلّ السندات الصادرة عن شركة أولماس للمياه المعدنية وفوائدها نفس رتبة أية ديون خاصة بالمصدر، حاضراً أو مستقبلاً، غير مشمولة بالضمانات وليست لها أولوية بمقتضى القانون، لمدة محددة.

الضمان

لا يُشكّل هذا الإصدار موضوع أي ضمان مُعين

التصنيف

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب تصنيف

القانون المطبق

القانون المغربي

محكمة الاختصاص

المحكمة التجارية بالدار البيضاء

تمثيل كتلة حاملي السندات

وفقاً للمادة 300 من قانون 17-95 المتعلق بالشركات المجهولة كما تمّ تعديله وتتميمه بالقانون رقم 20-05، عيّن المدير العام مكتب السعيد حديد للاستشارات الذي يُمثله السيد محمد حديد بصفته وكيل مؤقت لكتلة حاملي السندات ويلتزم بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات حتى يتم تعيين الممثل النهائي لكتلة حاملي السندات خلال مدة سنة واحدة بعد افتتاح الاكتتاب وعلى أبعد تقدير 30 يوم قبل الاستخدام الأول.

IV. الجدول الزمني للعملية

التاريخ	المراحل	الترتيب
30 أبريل 2015	التأشير على بيان المعلومات	1
2 مايو 2015	نشر مقتطف من بيان المعلومات في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	2
8 مايو 2015	افتتاح فترة الاكتتاب	3
15 مايو 2015	إغلاق فترة الاكتتاب	4
15 مايو 2015	مركزة وتخصيص الأوامر	5
19 مايو 2015	التسليم/الدفع	6
19 مايو 2015	نشر النتائج في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية من طرف الجهة المصدرة.	7

V. الهيئة المسؤولة عن التوظيف والمركزة – الوسطاء الماليون

العنوان	الاسم	نوع الوسيط المالي
26، ساحة الأمم المتحدة، 20 000 – الدار البيضاء	BMCI	المستشار المالي والمنسق العام
26، ساحة الأمم المتحدة، 20 000 – الدار البيضاء	BMCI	الهيئة المسؤولة عن المركزة
26، ساحة الأمم المتحدة، 20 000 – الدار البيضاء	BMCI	الهيئة المسؤولة عن التوظيف

الجزء الثاني: تقديم عام لشركة أولماس للمياه المعدنية

1. معلومات ذات طابع عام

اسم الشركة	أولماس للمياه المعدنية
المقر الرئيسي	المنطقة الصناعية لبوسكورة، 20180 الدار البيضاء – المغرب
الهاتف	42 47 33 22 5 (212)
الفاكس	07 49 33 / 52 47 33 22 5 (212)
الموقع الإلكتروني	www.oulmes.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة (مجهولة) ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	7 مارس 1934 تحت اسم "شركة أولماس للمياه المعدنية"
مدة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	RC رقم 2215 – الدار البيضاء
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014
أهداف الشركة (الفصل الثالث من النظام الأساسي)	"تهدف الشركة إلى: - رصد واستغلال واستيراد وتصدير الصناعة والتجارة بكل الأشكال لكل المياه المعدنية ولكل المياه المسماة "مياه العيون" المغربية أو الأجنبية، وكذا كل المنتوجات المشتقة، كالغاز الطبيعي مثلا ؛ - تصنيع وشراء وبيع المشروبات الغازية وماء المائدة والجعة ومشروب الليمونادا والصودا والمشتقات ؛ - الاقتناء وخلق وكراء والاستغلال المباشر أو غير المباشر لكل الأوراش أو المصانع أو المخازن المخصصة للأشياء الواردة أعلاه ؛ - تصنيع وشراء وبيع واستيراد وتصدير وكراء كل المواد التي لها صلة بصناعتها أو بتجارتها؛ - خلق واقتناء واستغلال كل المؤسسات و المحطات المائية والفنادق والكازينوهات والمسارح والحانات والمقاصف، الخ، والملاعب الرياضية التي يمكنها أن تكون صالحة بشكل مباشر أو غير مباشر

- لتطور المجتمع، وبيع المياه المعدنية أو استغلالها؛
- كل العمليات العقارية، وخصوصا الشراء، والبيع وتبادل كل العمارات المشيدة أو غير المشيدة، وتشديد كل البنائات، وإنجاز كل الأشغال أو التجهيزات لفائدة الشركة؛
- الاستغلال المباشر أو غير المباشر لتلك العمارات، وتحصيل عقد الإيجار لكل العمارات؛
- الحصول لدى الإدارات المعنية على كل التنازلات ورخص استغلال العيون، الخ؛
- تحصيل وشراء وبيع واستغلال البراءات، والتراخيص، العلامات أو الإجراءات التي لها صلة بصناعتها أو تجارتها؛
- ويشكل أعم، كل العمليات التجارية والصناعية والمالية والأثاث والعقار التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالشأن الاجتماعي وبكل الأمور المشابهة أو المقترنة بها؛
- مساهمة الشركة بكل الوسائل في كل العمليات وفي المفاوضات أو الشركات التي يمكن أن تكون لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بكل شأن اجتماعي، وخصوصا عبر إحداث شركات جديدة أو مساهمات أو رعاية أو تسجيل أو شراء سندات أو حقوق اجتماعية أو رابطة أو شراكة مساهمة أو شيء آخر؛
- النقل و التوزيع في جميع أنحاء التراب الوطني لكافة أنواع السلع لحسابها الخاص كما لحساب الأغيار؛
- اقتناء و/أو كراء جميع العربات الجديدة أو المستعملة لسد حاجياتها من عمليات التنقل و التوزيع.

198 000 000 درهم تتألف من 1 980 000 سهم قيمته الاسمية 100 درهم

رأسمال الشركة (حتى 31 دجنبر 2014)

الوثائق الاجتماعية ووثائق المحاسبة والوثائق القانونية التي يتم الكشف عنها بموجب القانون والنظام الأساسي متوفرة في المقر الرئيسي للشركة.

الوثائق القانونية

من حيث شكلها القانوني، تخضع شركة أوماس للمياه المعدنية للقانون المغربي رقم 17-95 الصادر بمقتضى الظهير الشريف رقم 124-96-1 بتاريخ 30 غشت 1996 والمتعلق بالشركات المساهمة بصيغته المعدلة والمكملة بموجب الظهير رقم 18-08-1 بتاريخ 23 ماي 2008.

النصوص التشريعية المطبقة على الجهة المصدرة

من حيث نشاطها، تخضع الشركة لمقتضيات القانون رقم 95-10 حول الماء والمكمل والمعدل بقانون رقم 98-19 الصادر في الظهير الشريف رقم 174-99-1 الصادر بتاريخ 16 ربيع الأول 1420 هجرية الموافق لتاريخ 30 يونيو 1999.

من حيث تسجيلها في بورصة القيم بالدار البيضاء، تخضع الشركة إلى جميع مقتضيات التشريعية والقانونية المتعلقة بالأسواق المالية وخصوصا:

- الظهير رقم 211-93-1 الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 1993 والمتعلق ببورصة

- الدار البيضاء المعدل والمكمل بالقوانين 34-96 و29-00 و52-01 و54-06؛
- النظام العام لبورصة الدار البيضاء المصادق عليه من قبل قرار وزير الاقتصاد والمالية تحت رقم 499-98 بتاريخ 27 يوليوز 1998 والمعدل بقرار وزير الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياحة تحت رقم 1960-01 بتاريخ 30 أكتوبر 2001، والمعدل في مشروع التعديل لشهر يونيو 2004 الجاري به العمل منذ نوفمبر 2004 وبالقرار رقم 1268-08 بتاريخ 07 يوليوز 2008؛
 - الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-93-212 الصادر بتاريخ 21 سبتمبر 1993 المتعلق بمجلس القيم المنقولة وبالمعلومات المطلوبة لدى الأشخاص المعنويين التي تدعو العموم إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، في صيغته المعدلة والمكملة بالقوانين 23-01 و36-05 و44-06؛
 - الظهير الشريف رقم 1-96-246 الصادر بتاريخ 9 يناير 1997 بمثابة قانون الصادر رقم 35-96 المتعلق بإنشاء الإيداع المركزي وبوضع نظام عام لتسجيل بعض القيم بالحسابات بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم 43-02؛
 - اللائحة العامة للإيداع المركزي المعتمدة بقرار من وزير الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياحة تحت رقم 1961-01 الصادر بتاريخ 30 أكتوبر 2001؛
 - الظهير الشريف رقم 1-04-21 بتاريخ 21 أبريل 2004 بمثابة قانون رقم 03-26 متعلق بالعروض العمومية حول سوق البورصة المغربية بصيغته المعدلة بالقانون رقم 46-06؛
 - النظام العام لمجلس القيم المنقولة المصادق عليه من قبل قرار وزير الاقتصاد والمالية تحت رقم 822-08 بتاريخ 14 أبريل 2008.

النظام الجبائي

- تخضع الشركة إلى عدد من الضرائب :
- الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 20% (نظام تجميع النقود منذ سنة 2008)؛
- ضرائب على الشركات بنسبة 30%؛
- ضريبة داخلية على استهلاك المشروبات.
- 8 دراهم للهكتولتر الواحد بالنسبة للمياه
- 30 درهما للهكتولتر الواحد بالنسبة للمياه ذات نكهة المحتوية على أقل من 6% من العصير.
- المساهمة الاجتماعية في حدود (LF 2013)؛
- 0.5% على الربح الصافي المحتسب المتراوح بين 15 وأقل من 25 مليون درهم؛
- 1% على الربح الصافي المحتسب المتراوح بين 25 وأقل من 50 مليون درهم؛

- 1.5 % على الناتج الصافي المحتسب المنجز بين 50 وأقل من 100 مليون درهم؛

- 2% على الربح الصافي المحتسب الذي يتجاوز 100 مليون درهم.

- الضريبة الجماعية على المشروبات المحددة في نسبتها القصوى في 10 سنتيم بالنسبة لكل لتر أو جزء من اللتر للمياه المعدنية وماء المائدة الواجب تسليمها بغرض الاستهلاك في شكل قارورات؛

- الضريبة على العلامة في حدود 1 سلر لقارورة الماء الواحدة.

تعفى المبيعات الموجهة للتصدير من الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك الداخلي واسترداد منحة دعم السكر.

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة للبت في حال نشوب نزاع

II. معلومات حول رأسمال الجهة المُصدّرة

بلغ رأس مال شركة أولماس للمياه المعدنية بتاريخ 31 دجنبر 2014: 198 000 000 درهم. وهو محرر كليا ويتكون من 1 980 000 سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم تنتمي كلها إلى الفئة نفسها.

1. هيكلية المساهمة

في الفترة 2011-2014 ظلت هيكلية المساهمة لشركة أولماس للمياه المعدنية على ما هي عليه ويمكن تقديمها على النحو التالي:

المساهمون	دجنبر - 11	الحصة *11	دجنبر - 12	الحصة *12	دجنبر - 13	الحصة *13	دجنبر - 14	الحصة *14
HOLMARCOM (هولماركوم)	478 451	24.16%	478 451	24.16%	478 451	24.16%	478 451	24.16%
OMI (المركز المغربي للصناعة)	421 959	21.31%	421 959	21.31%	421 959	21.31%	421 959	21.31%
ATLANTA (أطلانتا)	379 082	19.15%	379 082	19.15%	379 082	19.15%	379 082	19.15%
SOCHEPAR (سوشبار)	222 087	11.22%	222 087	11.22%	222 087	11.22%	222 087	11.22%
SANAD (سند)	198 000	10.00%	198 000	10.00%	198 000	10.00%	198 000	10.00%
ورثة بنصالح وأبناؤه	85 258	4.31%	85 258	4.31%	85 258	4.31%	85 258	4.31%
جمهور العموم على اختلاف فئاته	195 163	9.86%	195 163	9.86%	195 163	9.86%	195 163	9.86%
المجموع	1 980 000	100.00%	1 980 000	100.00%	1 980 000	100.00%	1 980 000	100.00%

* كل مساهمة مسجلة تمنح مالكيها حق تصويت واحد

المصدر: أولماس للمياه المعدنية

2. المخطط الهيكلي لشركة أولماس للمياه المعدنية

الجزء الرابع: عوامل الخطر

1. خطر المنافسة

يواجه الفاعلون الراهنون في قطاع استغلال المياه المعدني خطرولوج منتجات جديدة محلية إلى السوق. وبالنظر إلى أهمية الاستثمار المالي، والبشري والعملي المطلوب في مثل هذه العمليات، فإن حظوظ النجاح تظل ضئيلة. إن تخفيض الرسوم الجمركية يشجع على استيراد المياه المعدنية الأجنبية. ومع ذلك، فإن تأثير هذه الواردات قد يكون محدوداً نظراً للحواجز الكبيرة المتعلقة بانعدام وجود شبكة للتوزيع وبالتكاليف الباهظة للنقل. وبالنظر إلى ضعف قيمته التجارية مقارنة مع حجمه، فإن منتج "الماء" لا يمكن تسويقه بشكل مريح إلا عملاً بمبدأ القرب. إذ قد تصل الرسوم الجمركية نسبة 25% دون احتساب ضريبة القيمة المضافة. ففي سنة 2014، شكلت المياه المعدنية المستوردة أقل من 0.9% من الحجم الإجمالي من قيمة المبيعات.

2. خطر مرتبط بالجانب القانوني

علاوة على المخاطر المرتبطة بالقطاع، فإن الشركة تواجه المخاطر التالية:

- خطر عدم تجديد الترخيص بالاستغلال: غير أن الدولة تلتزم بعدم منح ترخيص مشابه لاستعمال المياه المعدنية بغاية تعبئة القارورات داخل مدار يبلغ 30 كلم حول نقطة جيوديسية بأولماس، دون أن تقوم مسبقاً بدعوة شركة أولماس للمياه المعدنية إلى تقديم طلب ترخيص سوف تكون له، على قدم المساواة، أولوية على باقي الطلبات المشابهة. وتتوفر الشركة حالياً على ترخيصين قيد الاستغلال: أحدهما بسيدي علي/أولماس تم التوقيع عليه سنة 2010 لمدة 25 سنة والآخر بعين أطلس موقع في سنة 2009 لمدة 30 سنة.
 - خطر شراء الترخيص بالاستغلال: ففي أي لحظة، يمكن للدولة أن تشتري الترخيص بالاستغلال. ففي حال إقدام الدولة على ذلك، فإنه يتعين الإعلان عن نيتهما مسبقاً لدى المرخص له في مدة لا تقل عن سنتين.
 - خطر ضياع الرخصة: يحدد قانون 95-10 الشروط و المتطلبات المسبقة لاستغلال مورد طبيعي. ووحده عدم الامتثال لتلك الشروط التنظيمية قد يسبب في تعديل عقدة الترخيص بالاستغلال ما عدا في الحالة التي تصبح فيها المصلحة العامة مهددة (وهذا شيء خارج عن الإرادة) بحيث يمكن أن يقود هذا التغيير أو التقليل أو الإلغاء إلى تعويضات لفائدة مالك الرخصة، في حال أحس بتعرض لخسارة مباشرة.
- منذ سنة 1933، تاريخ أول ترخيص ممنوح، عملت شركة أولماس للمياه المعدنية على احترام صارم للشروط الواردة في عقود الترخيص. والواقع أن الشركة تم تنظيمها بشكل يمكن من القيام في كل لحظة بفحص مدى مطابقة استغلال العيون للشروط الواردة في عقد الترخيص:
- إنشاء قسم "البحث والتنمية" يتعاون مع وكالة الحوض وذلك لجعل الشركة في يقظة دائمة بخصوص حسن عملية الاستغلال. إذ تقوم بتنسيق عمليات أخذ العينات ورصد المياه ونقل كل المعلومات إلى الهيئات الوصية بالدولة؛

- إحداث "إدارة للجودة" تتدخل في كل حين في سلسلة الإنتاج وذلك لمراقبة مدى الاحترام الدائم للمياه المستخرجة لشروط السلامة الصحية التي تفرضها الدولة. وهكذا، يتم أخذ عينة كل نصف ساعة بغاية التحليل الكيميائي والصحي والمعدني.

وأخيراً، قامت شركة أولماس للمياه المعدنية بتنوع أنشطتها بإطلاق ماء المائدة، وذلك حتى يُخفف من ارتباط الشركة بالمياه المعدنية الطبيعية.

3. خطر تحويل العملة

يُطال خطر تحويل العملة منتجات التغليف المستوردة (البلاستيك، الأشكال المصنعة والزجاجات). ومع ذلك، فإن هذا الخطر يعد محدوداً جداً لكون أهم العملات المستعملة في الاستيراد، من قبيل الأورو والدولار الأمريكي، ذات معامل تعاليقي سلبي جداً (قريب من -1).

4. خطر مرتبط بخسارة الزينة

يعد خطر خسارة زينة شركة أولماس للمياه المعدنية ضعيفاً جداً بالنظر إلى كون المبيعات موزعة على مجموعة من قنوات التوزيع، إذ تحتوي كل منها على العديد من عشرات أو مئات الزبائن. وتجعل هذه الخصوبة الارتباط وتأثير الخسارة بالنسبة للزبون غير ذي أهمية بالنظر إلى حجم الشركة.

5. خطر صحي

بسبب نشاطها المتعلق بتصنيع كل المياه المسماة "مياه العيون"، فإن شركة أولماس للمياه المعدنية معرضة إلى حدوث خطر صحي أثناء عملية تصنيع المياه المعبأة في قارورات. ولهذا، فإن شركة أولماس للمياه المعدنية قد أحدثت نظاماً يهدف إلى تحسين جودة المنتوجات التي يتم تسويقها.

6. خطر مرتبط بالبيئة

يتطلب إنتاج الماء المعدني الطبيعي أو الغازي وكذا ماء المائدة استعمال الماء الذي يعد العنصر الأساس في عملية الإنتاج كما أنه يصلح من جهة أخرى في عملية تنظيف والتطهير بالماء المخصص لتكثيف المنتج النهائي. وعليه، فإن بعض المواقع الصناعية تقوم برمي المياه المستعملة في مجاري التطهير الحضرية بالمدن التي توجد بها المصانع الشيء الذي قد يشكل تأثيراً سلبياً محتملاً بشأن احترام الحفاظ على البيئة. ووعياً منها بهذا الرهان، قامت الشركة سنة 2011 بتطبيق عملية شهادة الجودة ISO 14000، للتدبير البيئي التي حازت عليها بنجاح سنة 2012.

وفي هذا الإطار، أقرت شركة أولماس للمياه المعدنية، على الخصوص، الإجراءات التالية:

- ✓ وضع تليف خفيف يراعي سلامة البيئة؛
- ✓ وضع ميثاق لحماية البيئة؛
- ✓ حماية غابة أولماس حول مصنع 'تارميلات' وتوعية الفلاحين المحليين بمخاطر المبيدات؛

- ✓ المحافظة على العيون عبر 3 مدارات للحماية (صحية، متقاربة ومتباعدة)؛
- ✓ غرس الأشجار حول العيون المستغلة.

7. خطر ضريبي

تجب الإشارة إلى أنه تم تلقي إخطار بدين محتمل، غير مُسجل في حسابات الشركة ومتعلق بطلب مديرية الضرائب، وارد إلى الشركة بتاريخ 4 شتنبر 2014، يدعوها إلى تقديم الأدلة المتعلقة بدفع رسوم الطوابع المحددة في المواد 249 و 252 I-B من القانون العام للضرائب برسم الفترة ما بين 2004 إلى 2013. نظرا لغياب اشعار موجه من طرف مديرية الضرائب، عشية تأشير ملف المعلومات ، فان الجهة المصدرة غير قادرة على التعليق على الأثر المحتمل لهذا الخطر.

ا. البيانات المالية:

1. تقديم بيان حساب منتوجات وتكاليف "شركة أولماس للمياه المعدنية":

يفصل الجدول التالي بيان تطور حساب منتوجات وتكاليف شركة أولماس للمياه المعدنية بالنسبة للسنوات المالية المنتهية بتاريخ 31 دجنبر 2011 و 2012 و 2013 و 2014. (مؤقت).

2014P	2013	2012	2011	بآلاف الدراهم
				منتجات الاستغلال
20	4	40,0	74 180	بيع السلع (في حالتها)
1 350 340	1 224 081	1 129 250	1 026 200	بيع الممتلكات والخدمات الإنتاجية
1 350 361	1 224 086	1 129 289	1 100 380	رقم المعاملات
1 981	296	-1 250	-8 174	تغير مخازن المنتجات (+/-)
17 972	16 136	0	8 887	البنابات المنشأة للشركة نفسها
0	0	0	0	إعانات الاستغلال
11 986	4 210	13 605	25 962	إعادة عمليات الاستغلال: تحويل العملات
1 382 300	1 244 729	1 141 645	1 127 054	المجموع
				تكاليف الاستغلال
86	1 346	6 318	67 481	عمليات إعادة بيع شراء السلع
429 068	398 949	397 756	420 562	عمليات شراء للمواد واللوازم
369 908	337 477	297 609	286 318	تكاليف خارجية أخرى
121 155	110 678	94 505	86 986	ضرائب
146 086	131 784	126 998	108 115	تكاليف المستخدمين
1 375	1 375	1 375	1 406	تكاليف الاستغلال الأخرى
122 965	118 883	101 674	104 335	منح الاستغلال
1 190 644	1 100 492	1 026 236	1 075 203	المجموع
191 655	144 237	115 410	51 852	نتائج الاستغلال
				منتجات مالية
493	791	827	1 327	مكاسب تحويل العملات
326	1070	95	0	فوائد ومنتجات مالية أخرى
75	90	59	186	عمليات الاسترداد المالي: تحويل العملات
894	1951	980	1 514	المجموع
				تكاليف مالية
19 921	22117	20764	21 936	تكاليف الفوائد
2018	1065	1231	1 218	خسائر تحويل العملات
97	75	90	59	منح مالية
22 035	23 257	22 085	23 213	المجموع
-21 141	-21 306	-21 105	-21 699	النتائج المالي
170 514	122 930	94 305	30 154	النتائج الجاري
				منتجات غير جارية
1 183	635	235	318	منتجات بيع العقارات

7 190	4 601	4 803	3 179	منتوجات أخرى غير جارية
8000	1 696			عمليات غير جارية: تحويل العملات
16 372	6 931	5 037	3 497	المجموع
				تكاليف غير جارية
70	16	234	104	قيم صافية للعقارات المباعة
33 107	1 561	1 631	400	تكاليف غير جارية أخرى
0	8000	966	0	منح غير جارية عند الإتمام والتوفير
33 176	9577	2830	505	المجموع
-16 804	-2 646	2 207	2 992	نتاج غير جاري
153 710	120 285	96 512	33 146	نتاج قبل الضرائب
48 677	40 910	31 517	8 655	الضريبة على الناتج
105 033	79 375	64 995	24 491	الناتج الصافي

2. تقديم الحصيلة

يعرض الجدول التالي لمحة عن معطيات حصيلة شركة أوماس للمياه المعدنية بالنسبة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 دجنبر 2011 و 2012 و 2013 و 2014.

2014 P	2013	2012	2011	بالآلاف الدراهم
12 234	17 717	15 938	15 865	أصول بدون قيم
7 569	6 637	5 755	5 322	أصول غير ملموسة
778 097	774 016	748 453	685 065	أصول ملموسة
2 054	1 533	1 413	1 649	أصول مالية
0	0	0	0	فوارق التحويل
799 954	799 903	771 560	707 901	مساهم غير ملموس
103 846	96 182	107 674	65 493	احتياطي
361 456	274 104	275 019	305 479	مستحقات الأصول
58	58	58	58	سندات وقيم الإيداع
97	75	90	59	فوارق التحويل بالأصول
465 457	370 420	382 841	371 088	مساهم متداول
39 928	68 358	29 063	10 636	خزينة مساهمة
1 305 339	1 238 680	1 183 463	1 089 625	مجموع الأصول
552 910	517 177	487 302	446 068	رؤوس مال خاصة
0	0	0	0	رؤوس أموال مشتركة
240 101	303 986	50 738	88 591	ديون التمويل

0	0	0	0	مخزونات طويلة اإزاء المخاطر والتكاليف
0	0	0	0	فوارق التحويل
793 011	821 163	538 041	534 659	تمويل مستمر
339 069	329 380	317 053	247 217	ديون غير المساهم المتداولة
97	8 075	1 786	789	مخزونات أخرى إزاء المخاطر والتكاليف
176	53	49	98	فوارق التحويل
339 341	337 509	318 888	248 103	غير المساهم المتداول
172 986	80 009	326 535	306 863	خزينة غير مساهمة
1 305 339	1 238 680	1 183 463	1 089 625	مجموع مساهم

تنبيه

لا تشكل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من ملف المعلومات المُؤشَّر عليه من طرف مجلس القيم المنقولة تحت المرجع رقم VI/EM/006/2015 بتاريخ 30 ابريل 2015. إذ ينصح مجلس القيم المنقولة بقراءة ملف المعلومات بكامله والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية.